الفتنة الطائفية في أرض النيل
وعلاجها من القرآن والإنجيل

الفصل الأول

التعددية وقبول الآخر

◆◆◆

obeikandl.com

obeikandl.com

خلق الله تعالى الناس مختلفين متباينين في ألوانهم، وأشكالهم، وعقولهم، وأفئدتهم فكان من البديهي أن يواجه الفرد في حياته من يخالفه في العقيدة، أو الفكر، أو الرأي، وإذا ما أراد الفرد الاتصال بمن يخالفه فليس أمامه إلا سبيلان: الأول: القهر، والعنف، والغلبة، والآخر: الحوار، والتخاطب بالتي هي أحسن، ولا ريب أن الإنسان السوي يدفعه عقله، وتحركه فطرته إلى نبذ السبيل الأول، والنفور منه، وإلى اتباع السبيل الآخر (الحوار) واللوذ به.

إن التنوع في بني الإنسان من سنن الله الكونية التي لا تتغير، ولا تتبدل، قال تعالى: ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلٗا﴾[1]، ومن الطبيعي أن تختلف الانتماءات، ومن ثم فإن السعي لتحقيق أحادية الانتماء داخل المجتمع الواحد يعتبر درباً من المستحيلات؛ لأنها تصطدم بسنة التنوع التي أودعها الله في عباده، وهنا يصبح على الجميع مهما اختلفت انتماءاتهم الدينية أن يلتفوا فيما بينهم حول القيم المشتركة لحفظ المجتمع من مخاطر الصدام الداخلي، والنزاع الطائفي، وذلك لتوفير أسباب الأمن الديني، والسياسي داخل المجتمع؛ لتحقيق التكافل الاجتماعي، والتعاون الإنساني، وتبادل المصالح، والخدمات؛ لتحقيق الترابط بين أبناء الأسرة الإنسانية الواحدة، وعدم الانسياق خلف العواطف المتخلفة، وعدم الاستجابة لأصوات الشر، والفساد التي تدعو إلى إثارة الفتن الطائفية، حفاظاً على وحدة الوطن، ومستقبل أبنائه، وقد أكد القرآن على هذه القضية في أكثر من موضع، قال تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمۡ سُرَادِقُهَاۚ وَإِن يَسۡتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٖ كَٱلۡمُهۡلِ يَشۡوِي ٱلۡوُجُوهَۚ بِئۡسَ ٱلشَّرَابُ

(١)(فاطر/ ٤٣).

(٢)(هود/ ١١٨).

وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾[1]. وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٥ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴾[2].

وفي الحقيقة إنه لا يوجد أي تناقض بين أن يكون الإنسان متديناً، مؤمناً بربه، وعاشقاً لدينه، ومؤدياً لفرائضه، وأن يكون في نفس الوقت محباً لوطنه، منتمياً إلى أهله؛ لأن الدين يحث على ذلك بكل قوة، وهو الذي جعل قطع الأرحام واحدة من الكبائر التي نهى عنها الله، كما جعل من مات دون ماله، ووطنه شهيداً.

لقد افترض الإسلام وجود الآخر، ونظم التعامل معه، ووضع القواعد التي تضمن حق المسلمين في المجتمع، وحق الآخرين الذين يعايشونهم دائماً، أو بصفة مؤقتة، ولم يكن ذلك معهوداً في الممالك، والإمبراطوريات القديمة قبل الإسلام، والقواعد التي وضعها الإسلام لتنظيم العلاقة بين المسلمين، وغيرهم في المجتمع المسلم، تتميز بالسماحة، واليسر، وحفظ الحقوق، وتجنب الظلم لمجرد الاختلاف في الدين، فهناك حد أدنى يجب الحفاظ عليه، حتى في حالة العداء، و القتال، وهو الكرامة التي وهبها الله لبني آدم، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾[3].

لقد مثل الإسلام منذ ظهوره ثورة إصلاحية، وإصلاحاً ثورياً على المفاهيم السائدة التي حكمت علاقات الشعوب، والأجناس، والأديان في ذلك التاريخ.

- فالرومان: كانوا يحتكرون (السيادة والشرف) للجنس الروماني!، ويرون في كل الآخرين، والأغيار «برابرة» لا يستحقون حتى أن يطبق عليهم القانون الروماني، ولا حق لهم في التدين بغير دين السادة الرومان، وثنياً كان هذا الدين، أو

(١)(الكهف/ ٢٩).

(٢)(الكافرون).

(٣)(الإسراء/ ٧٠).

نصرانياً ملكانياً، ولقد صبوا جام اضطهادهم في حقبة الوثنية على اليهود، وعلى النصارى، وفي حقبة تنصرهم الملكاني، على النصرانية الشرقية اليعقوبية- في مصر والشام[1].

- واليهودية التلمودية: قد تحولت إلى (إثنية- عنصرية) بل و(وثنية) جعلت الله- سبحانه وتعالى- إله بني إسرائيل وحدهم، وللشعوب الأخرى آلهتها، وذلك بدلاً من الإيمان بأنه- سبحانه وتعالى- هو إله العالمين، ولقد صبوا جام اضطهادهم على المسيح عيسى ابن مريم- عليه السلام- وعلى حواريه، والذين آمنوا به واتبعوه.

- والنصرانية: هي الأخرى- بادلت الآخرين إنكاراً بإنكار، واضطهاداً باضطهاد، فبمجرد أن أفاقت- مصر مثلاً- من الاضطهاد الوثني الروماني، وفور تدين الدولة الرومانية بالنصرانية، على عهد الإمبراطور « قسطنطين » (٢٧٤:٣٣٧م) صبت هذه النصرانية جام اضطهادها على الوثنية المصرية، فدمرت معابدها، وأحرقت مكتباتها، وسحلت، وقتلت، ومزقت، وأحرقت فلاسفتها، وسجل التاريخ كيف قاد بطريرك الكنيسة المصرية (تيوفيلوس) (٣٨٥-٤١٢م) حملة اضطهاد عنيفة ضد الوثنيين، واتجه للقضاء على مدرسة الإسكندرية، وتدمير مكتبتها، وإشعال النار فيها، وطالت هذه الإبادة مكتبات المعابد، وتم السحل، والتمزيق، والحرق لفيلسوفة الأفلاطونية الحديثة، وعالمة الفلك، والرياضيات (إناتية) (٣٧٠-٤١٥م)[2].

ثم عادت النصرانية اليعقوبية إلى موقع الضحية، والمضطهدة من النصرانية الملكانية الرومانية، بعد الاختلافات حول طبيعة المسيح عليه السلام، ولقد سجل القرآن

(١) د. محمد عمارة: الإسلام والأقليات في الماضي والحاضر والمستقبل، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الثالثة، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ص١١.

(٢) يوحنا النقيوس: تاريخ مصر ليوحنا النقيوس، ترجمة ودراسة وتعليق د. عمر صابر عبد الجليل. القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ١٢٢، ١٢٥- ١٣٠.

الكريم هذه المواقف الرافضة لقبول الآخر، والتعايش معه، والتسامح مع تمايزاته، واختلافاته عندما قال: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾[1]. ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[2].

جاء الإسلام، وهذا هو موقف الحكام من المحكومين، وموقف الأغلبيات من الأقليات، وموقف كل صاحب دين، وهوية من الأغيار، والآخرين. فمثل وأحدث- منذ ظهوره، ومنذ إقامة دولته، وأمته، وحضارته- (ثورة إصلاحية وإصلاحاً ثورياً) في هذه النظرات، والعلاقات، جاء الإسلام فسلك الاختلافات في إطار الوحدة، وجعل التنوع هو السنة، والقاعدة، والقانون، ووضع لبنات في البناء الجامع، وقرر أن (الآخر) هو جزء من (الذات)، وذلك لأول مرة في تاريخ الشرائع، والأمم، والدول، والحضارات.

- فالله سبحانه وتعالى هو: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3] وليس رب شعب دون غيره من الشعوب.

- وكل الشرائع الدينية التي توالت على امتداد علاقة السماء بالأرض هي تنوع في إطار الدين الإلهي الواحد: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾[4].

- والإيمان الإسلامي شامل للإيمان بأصول الدين الإلهي الواحد، وبكل الرسل، والأنبياء: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ

(١)(البقرة/ ١١٣).
(٢)(آل عمران/ ٧٥).
(٣)(الفاتحة/ ٢).
(٤)(الشورى/ ١٣).

وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴾[1].

فجميع هؤلاء الرسل، والأنبياء إنما يمثلون تنوع الشرائع الإلهية في إطار الدين الإلهي الواحد كما قال الرسول ﷺ- «الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ مِنْ عَلَّاتٍ وَأُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ»[2].

- والقرآن الكريم مصدق لما بين يديه من الكتب، والصحف، والألواح التي نزل بها وحي السماء على سائر الرسل، والأنبياء: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾[3].

- ورغم التحريف الذي أصاب بعض هذه الكتب السابقة، والنسيان الذي أصاب بعضها، ذهب القرآن- في الدقة والإنصاف- إلى تقرير أن هذا التحريف، والنسيان لم يكونا عامين، ففي هذه الكتب- وخاصة التوراة والإنجيل، ومطلوب من أهلها تحكيمها، والحكم بما صح فيها: ﴿ وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ ﴾[4].

﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[5]

- وحتى في الشرائع المتمايزة بتمايز الأمم، والرسالات، والحقب التاريخية، لم يعمم الإسلام النسخ على جميع هذه الشرائع السابقة، وإنما قرر (أن شريعة من قبلنا شريعة لنا ما لم تنسخ) بتطور الواقع الذي تجاوزها.

- وكما لم يعمم الإسلام أحكام التحريف على كل الكتب، ولا أحكام النسخ على

(١)(البقرة/ ٢٨٥).

(٢)أخرجه البخاري رقم٣٤٤٢ ومسلم رقم٦٢٨١.

(٣)(الأنعام/ ٩٢).

(٤)(المائدة/ ٤٣).

(٥)(المائدة/ ٤٧).

جميع أحكام تلك الشرائع، لم يعمم الأحكام على سائر أهل هذه الكتب، والشرائع، وإنما ميز بين الصادقين في تدينهم بها، وبين غير الصادقين، فهم[1]: ﴿لَيْسُوا سَوَآءً﴾[2].

- ولأن الإسلام دين، ودولة، وشريعة، ومجتمع، ودنيا وآخرة، وفرد وأسرة، وجماعة، وأمة، وأغلب فرائضه، وتكاليفه الاجتماعية لا تتحقق إلا في إطار وطن، ودولة، ونظام، واجتماع، وحتى تكاليفه الفردية يزداد ثوابها، وتتعاظم تأثيراتها الاجتماعية عندما تؤدى في جماعة؛ فرهبانيته جهاد اجتماعي، وليست عزلة تدير الظهر للدنيا في شعب من الشعاب، أو مغارة من المغارات؛ لأن للإسلام هذا التميز الذي تفردت به شريعته بين شرائع السماء، فإن مبادئ «الإصلاح الثوري» التي جاء بها في العلاقة (بالآخر)- لم تقف عند حدود (الوصايا- والفلسفات- والفكر النظري) وإنما وضعتها مواد في دستور دولته الأولى- دولة النبوة والخلافة الراشدة- وصياغات دستورية في المواثيق، والمعاهدات، والعهود التي عقدتها الدولة الإسلامية مع «الآخرين» الذين قامت بينهم، وبين دولة الإسلام علاقات، ومصالح، وارتباطات، ثم تجسد كل ذلك في الواقع، والحضارة، والتاريخ.

- ففي دستور دولة المدينة (الصحيفة- الكتاب) الذي وضعه رسول الله ﷺ - عند قيام هذه الدولة عقب الهجرة؛ لينظم الحقوق، والواجبات بين مكونات الأمة في الوطن؛ نص هذا الدستور على أن القطاعات العربية المتهودة من قبائل المدينة، ومن لحق بهم، وعاهدوه، قد أصبحوا جزءا أصيلاً في الأمة، والرعية المتحدة لهذه الدولة الإسلامية، فنص هذا الدستور على أن: «اليهود أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، ومن تبعنا من يهود فإن لهم النصر، والأسوة، غير مظلومين، لا متناصر عليهم، وأن بطانة يهود، ومواليهم كأنفسهم، وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين، على اليهود نفقتهم، وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من

(١) د. محمد عمارة: الإسلام والأقليات الماضي والحاضر والمستقبل، ص١٣.
(٢) (آل عمران/ ١١٣).

حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح، والنصيحة، والبر المحصن من أهل هذه الصحيفة، دون الإثم، لا يكسب كاسب إلا على نفسه»[1].

- وهكذا تجسد التحام (الآخر اليهودي) في الأمة الواحدة، والرعية المتحدة للدولة في ظل المرجعية الإسلامية، ومن خلال سعتها التي نص عليها هذا الدستور عندما قال:«وإنه ما كان من أهل هذه الصحيفة من حدث، أو اشتجار يخاف فساده، فإن مرده إلى الله، وإلى محمد رسول الله»[2].

- كذلك تجسد هذا الالتحام «بالآخر» وتحققت هذه المساواة وإياه في العلاقة التي أدخلت النصارى- نصارى «نجران» وكل المتدينين بالنصرانية- في صلب الأمة الواحدة، وفي رعية الدولة المتحدة، فنص ميثاق العهد الذي كتبه رسول الله ﷺ - لنصارى «نجران» على مجموعة من المبادئ الدستورية؛ الذي وضعت مبادئ، وفلسفات علاقة الإسلام بالآخر في الممارسة، والتطبيق، فجاء في هذا الميثاق:«..ولنجران وحاشيتها، ولأهل ملتها، ولجميع من ينتحل دعوة النصرانية جوار الله وذمة محمد رسول الله على أموالهم وأنفسهم، وملتهم، وغائبهم وشاهدهم، وعشيرتهم، وتبعهم، وكل ما تحت أيديهم من قليل، أو كثير..أن أحمي جانبهم، وأذب عنهم، وعن كنائسهم، وبيعهم، وبيوت صلواتهم، ومواضع الرهبان، ومواطن السياح، حيث كانوا من بر، أو بحر شرقاً، أوغرباً، ولما أحفظ به نفسي، وخاصتي، وأهل الإسلام ملتي»[3].

(١)د. محمد حميد الله الحيدر آبادى- جمع وتحقيق (مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة)، القاهرة، ١٩٥٦م، ص٢٠.

(٢)السابق ص٢٠.

(٣)أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٥/ ٤٨٥ رقم٢١٢٦)؛ ابن تيمية: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، دار العاصمة – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، تحقيق : د.علي حسن ناصر، د.عبد العزيز إبراهيم العسكر، د. حمدان محمد(١/ ٢٠١)؛ د. وهبة الزحيلي، العلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث، بيروت: دار الرسالة، الطبعة الأولى،١٩٨١م.

- ولم يقف هذا الميثاق فقط، عند ضمان حرية الاختلاف في المعتقد الديني، وحرية إقامة هذا المعتقد المخالف للإسلام، وإنما نص على احترام «الوجود المؤسسي» لهذا التنوع والاختلاف..« فلا يغير أسقف من أسقفيته، ولا راهب من رهبانيته..».

- ولأن الجزية لا تؤخذ إلا من القادرين مالياً، الذين يستطيعون حمل السلاح، وأداء ضريبة القتال دفاعاً عن الوطن فقد جاء في ميثاق نصارى«نجران»: «ولا يحشرون ولا يكلفون التعبئة العامة للقتال، ولا يكلف أحد من أهل الذمة منهم الخروج مع المسلمين إلى عدوهم، لملاقاة الحروب، ومكاشفة الأقران، فإنه ليس على أهل الذمة مباشرة القتال، وإنما أعطوا الذمة على أن لا يكلفوا ذلك، وأن يكون المسلمون ذباباً عنهم وجوارا دونهم، ولا يكرهوا على تجهيز أحد من المسلمين إلى الحرب الذي يلقون فيه عدوهم، بقوة سلاح، أو خيل، إلا أن يتبرعوا من تلقاء أنفسهم، فيكون من فعل ذلك منهم، وتبرع به حمد عليه، وعُرف له، وكوفئ به».

- كما نص هذا الميثاق على أن العدل في القضاء، والمساواة في تحمل الأعباء المالية إنما هو فريضة إلهية شاملة لكل الأمة، على اختلاف معتقداتها الدينية «فلا خراج، ولا جزية إلا على من يكون في يده ميراث من ميراث الأرض؛ ممن يجب عليه فيه للسلطان حق، فيؤدى ذلك على ما يؤديه مثله لا يجار عليه، ولا يحمل منه إلا قدر طاقته، وقوته على عمل الأرض، وعمارتها، وإقبال ثمرتها، ولا يكلف شططاً، ولا يتجاوز به حد أصحاب الخراج من نظرائه، ولا يدخل من بنائهم في شيء من أبنية المساجد، ولا منازل المسلمين، ومن سأل منهم حقاً فبينهم النصف غير ظالمين، ولا مظلومين»[1].

- أما الحرية الدينية، والحق في المغايرة للإسلام، فلقد قدسها هذا الإسلام عندما

(١)حمدي شفيق: الإسلام والآخر الحوار هو الحل(١/ ١٧٢)؛علي بن نايف الشحود: المفصل في الرد على الحضارة الغربية (٣/ ٦٥).

نفي وجود الدين والتدين مع وجود الإكراه: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾[1].

ولذلك نص هذا الميثاق على أنه:« لا يجبر أحد ممن كان على ملة النصرانية كرهاً على الإسلام، ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن، فيخفض لهم جناح الرحمة، ويكف عنهم أذى المكروه حيث كانوا وأين كانوا من البلاد».

وإمعاناً من الإسلام في توفير عوامل التلاحم للأمة الواحدة، الذي جعل الإسلام وحدتها فريضة نص عليها القرآن الكريم: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾[2].

فلقد حققت التطبيقات الإسلامية في الواقع الاجتماعي عدداً من الإنجازات التي سلكت الجميع في الأمة الواحدة.. فالموالى الذين كانوا أرقاء ثم حررهم الإسلام دمجهم النظام الإسلامي في قبائلهم التي كانوا أرقاء فيها، ولحمهم فيها بلحمة «الولاء» الذي جعله كالنسب سواء بسواء، يكسب هؤلاء الموالى شرف هذه القبائل، وحسبها، ونسبها، ونصت سنة رسول الله ﷺ- على أن: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» [3] وعلى أن: «الْوَلاَءُ لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ النَّسَبِ» [4]، حتى أصبح بلال الحبشى «سيداً» يقول عنه عمر بن الخطاب، وعن أبى بكر- الذي اشتراه وأعتقه: (سيدنا أعتق سيدنا) [5].. وحتى لقد تمنى عمر أن يكون أحد الموالى«سالم مولى أبى حذيفة» (١٢هـ،٦٣٣م) حياً ليجعله خليفة على المسلمين!.

- والقبائل والعشائر، التي اندمج فيها الموالى، قد تحولت إلى لبنات في بناء الأمة

(١)(البقرة/ ٢٥٦).

(٢)(الأنبياء/ ٩٢).

(٣)أخرجه البخاري رقم٦٣٨٠.

(٤)صحيح: أخرجه الحاكم رقم ٧٩٩٠ وصححه الألباني في صحيح الجامع رقم٧١٥٧ وفي إرواء الغليل (٦/ ١٦٥)، ونص الحديث: «الْوَلاءُ لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ النَّسَبِ لاَ يُبَاعُ وَلا يُوهَبُ».

(٥)أخرجه أحمد رقم٢٩٢ وعبد الرزاق في مصنفه رقم٣١٩٦٦.

الواحدة، وإذا كانت تطبيقات الدولة الإسلامية لهذه المبادئ الإسلامية، قد بلغت، وحققت قبل أربعة عشر قرناً الحد الذي يدهش له الكثيرون في عصرنا الحاضر.. من مثل تحرير جيش الفتح الإسلامي لمصر كنائس نصارى مصر من الاحتلال، والاغتصاب الروماني، لا ليحولها إلى مساجد للمسلمين، وإنما ليردها للنصارى اليعاقبة يتعبدون فيها.. فإن عهد رسول الله ﷺ- مع نصارى (نجران) قد بلغ الذروة في تعامل الدولة الإسلامية مع دور العبادة هذه إلى الحد الذي نص فيه على أن مساعدة الدولة الإسلامية لغير المسلمين في بناء دور عبادتهم هو جزء من واجبات هذه الدولة.. فليست الواجبات فقط هي السماح ببناء دور العبادة، وإنما هي أيضاً الإعانة على بنائها، وأن غير المسلمين هم جزء أصيل في الأمة الواحدة، والرعية المتحدة لهذه الدولة، فإن واجباتها حيال دور عبادتهم هي ذاتها الواجبات حيال مساجد المسلمين، فجاء في هذا الميثاق مع نصارى« نجران»:«...**ولهم إن احتاجوا في مرمة بيعهم، وصوامعهم: أو شيء من مصالح أمور دينهم إلى رفد (مساعدة) من المسلمين، وتقوية لهم على مرمتها أن يرفدوا على ذلك، ويعاونوا، ولا يكون ذلك ديناً عليهم، بل تقوية لهم على مصلحة دينهم، ووفاء بعهد رسول الله، وموهبة لهم، ومكرمة لله ورسوله عليهم**؛.

ثم يتوج هذا الميثاق بنود هذه الحقوق بالنص على كامل المساواة بين المختلفين في الدين؛ والمتحدين في الأمة الواحدة، والملتحمين في الرغبة المتحدة للدولة الإسلامية بقول رسول الله ﷺ -:«**لأني أعطيتهم عهد الله أن لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين، وعلى المسلمين ما عليهم.. حتى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم وفيما عليهم**»[1].

ولأن وحدة الأمة لا تتحقق إلا بولاء كل أبنائها لها، وانتماء جميعهم لدولتها، ولمقومات هويتها- أمنها الوطني والقومي والحضاري- اشترط هذا العهد على

(١)مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة: ص١١٢، ١٢٣، ١٢٧.

نصارى (نجران) أن يكون الولاء خالصاً، والانتماء كاملاً لهذه الأمة الواحدة، ولهذه الدولة الإسلامية.. فالولاء- كل الولاء- لها وحدها، والبراء- كل البراء- من جميع أعدائها.. ولذلك جاء في هذا الميثاق: «واشترط عليهم أموراً يجب عليهم في دينهم التمسك بها، والوفاء بما عاهدهم عليه منها: ألا يكون أحد منهم عيناً، ولا رقيباً لأحد من أهل الحرب على أحد من المسلمين في سره، وعلانيته، ولا يأوي منازلهم عدو للمسلمين يريدون به أخذ الفرصة، وانتهاز الوثبة، ولا ينزلوا أوطانهم، ولا ضياعهم، ولا في شيء من مساكن عباداتهم، ولا غيرهم من أهل الملة، ولا يرفدوا- (يساعدوا)- أحداً من أهل الحرب على المسلمين بتقوية لهم بسلاح، ولا خيل، ولا رجال، ولا غيرهم، ولا يصانعوهم، وإن احتيج إلى إخفاء أحد من المسلمين عندهم، وعند منازلهم، ومواطن عباداتهم؛ أن يؤووهم ويرفدوهم، ويواسوهم فيما يعيشون به ما كانوا مجتمعين، وأن يكتموا عليهم، ولا يظهروا العدو على عوراتهم، ولا يخلوا شيئا من الواجب عليهم.

هكذا بلغ الإسلام القمة عندما لم يكتف بالوصايا، والمنظومة الفكرية، والفلسفية التي تعترف بالآخر الذي لا يعترف بالإسلام، وإنما تجاوز الفكر إلى الممارسة، والتطبيق في الدولة والأمة، والاجتماع، وعندما تجاوز (الاعتراف بالآخر) إلى حيث دمج هذا «الآخر» في« الذات» مع الحرص على التعددية الدينية التي سلكها في إطار وحدة الدين الإلهي الواحد، لا باعتبارها مجرد حق من حقوق الضمير الإنساني، وإنما باعتبارها سنة من سنن الله التي لا تبديل لها ولا تحويل، فحقق الإسلام بهذا الإصلاح الثوري مستوى غير مسبوق في التاريخ الإنساني، سواء على المستوى الفكري، أو في الممارسة والتطبيق.

- وإذا كانت سنة من سنة الله في الاجتماع الإنساني، أن يكون هناك- دائما وأبداً- فارق بين «الواقع» وبين «المثال»، وأن يظل «المثال»- دائماً وأبداً- عصياً على كمال التحقق في الواقع المعين.. فإن ممارسات الدولة الإسلامية والمجتمعات

الإسلامية لم تكن دائماً على مستوى هذا «المثال» الإسلامي في العلاقة مع «الآخر» الديني.. كما أن هذا « الآخر» الديني لم يكن- دائماً وأبداً على مستوى هذا« المثال» الذي نصت عليه العهود والمواثيق، أو لنقل لم يكن كل المسلمين، ولا كل الحكام على مستوى هذا «المثال».. ولم يكن كل غير المسلمين على مستوى هذا «المثال»، لكن- ومع ذلك- ظلت هناك ثوابت حكمت علاقة المسلمين بغير المسلمين في الدولة الإسلامية، والمجتمعات الإسلامية عبر تاريخ الإسلام.

فلم يعرف هذا التاريخ الإسلامي إكراهاً في الدين.. فلقد دخل الشرق- بالفتوحات الإسلامية- في الدولة الإسلامية خلال سنوات قياسية في تاريخ الفتوحات، إذ فتح المسلمون في ثمانين عاماً أوسع مما فتح الرومان في ثمانية قرون.. ولقد كانت هذه الفتوحات الإسلامية تحريراً للشرق- الإنسان والأرض- من القهر الديني، والحضاري الذي مارسه الرومان، والفرس ضد شعوب الشرق على امتداد عشرة قرون- من الإسكندر الأكبر(٣٥٦-٣٢٤ ق.م) في القرن الرابع قبل الميلاد إلى الفتوحات الإسلامية في القرن السابع للميلاد، فترك الناس وما يدينون دونما إكراه، بل وفي أحيان كثيرة دونما ترغيب-عندما كان بعض الولاة أحرص على الجزية منهم على إسلام غير المسلمين، حتى إن أقليات اليوم الدينية- وخاصة النصرانية- قد ظلت أغلبيات غير مسلمة في الدولة الإسلامية لعدة قرون.

- والثابت الثالث من ثوابت علاقة الإسلام بغير المسلمين في الدولة الإسلامية، والمجتمعات الإسلامية هو: استمرار غير المسلمين قابضين على عصب دواوين، وإدارات الدولة الإسلامية- قبل تعريب لغة تلك الدواوين وبعد تعريبها(٨٧ هـ ٧٠٥م) وهذه الحقيقة جعلت المستشرق الألماني الحجة « آدم متز»(١٨٦٩- ١٩١٧م) يكتب فيقول:«لقد كان النصارى هم الذين يحكمون بلاد الإسلام»[1].

(١)آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، بيروت،١٩٦٧م،١/ ١٠٥.

- ومن يراجع كتاب «الإشارة إلى من نال الوزارة» لابن الصيرفي يرى حجم السيطرة غير المسلمة على مناصب الوزارة، والإدارة عبر تلك القرون[1].

- أما التوترات الطائفية التي شهدتها المجتمعات الإسلامية، والتي ألحقت قدراً من الضيق، والتمييز، والأذى بالأقليات غير الإسلامية فقد كانت عارضة.. وعابرة.. وكانت أغلب أسبابها وافدة على الموقف الإسلامي الثابت والأصيل، ومفروضة على المنهاج الطبيعي للتطبيقات الإسلامية لهذا المنهاج.. وبعبارة «سير توماس أرنولد» فلقد كان مرد هذه الاضطهادات إلى «ظروف محلية» أكثر مما كانت ثمرة لمبادئ التعصب وعدم التسامح[2].

- أما هذه الأسباب الطارئة على الإسلام والمفروضة على منهاج المسلمين في معاملة الآخر الديني؛ فلقد فصلها وحصرها باحث ومؤرخ نصراني لبناني، هو الدكتور «جورج قرم» عندما قال:« إن فترات التوتر، والاضطهاد لغير المسلمين في الحضارة الإسلامية كانت قصيرة، وكان يحكمها ثلاثة عوامل:

- العامل الأول: هو مزاج الخلفاء الشخصي. فأخطر اضطهادين تعرض لهما الذميون وقعا في عهد المتوكل (٢٠٦-٢٤٧هـ،٨٢١- ٨٦١م) الخليفة الميال بطبعه إلى التعصب والقسوة، وفي عهد الخليفة الحاكم بأمر الله(٣٧٥-٤١١هـ،٩٨٥-١٠٢١م) الذي غالى في التصرف معهم بشدة (وكلا هذين الحاكمين عم اضطهادهما المسلمين وغير المسلمين!!.

- العامل الثاني: هو تردي الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية لسواد المسلمين، والظلم الذي يمارسه بعض الذميين المعتلين لمناصب إدارية عالية، فلا يعسر أن ندرك صلتهما المباشرة بالاضطهادات التي وقعت في عدد من الأمصار.

(١)ابن الصيرفي: الإشارة إلى من نال الوزارة. تحقيق: عبد الله مخلص، القاهرة،١٩٢٤م.

(٢)توماس أرنولد: الدعوة إلى الإسلام، ص٧٢٩، ٧٣٠.

- **أما العامل الثالث**: فهو مرتبط بفترات التدخل الأجنبي في البلدان الإسلامية، وقيام الحكام الأجانب بإغراء، واستدراج الأقليات الدينية غير المسلمة إلى التعاون معهم ضد الأغلبية المسلمة. إن الحكام الأجانب بمن فيهم الإنجليز- لم يحجموا عن استخدام الأقلية القبطية في أغلب الأحيان ليحكموا الشعب، ويستنزفوه بالضرائب، وهذه ظاهرة نلاحظها في سوريا أيضاً، حيث أظهرت أبحاث «جب» و«بولياك» كيف أن هيمنة أبناء الأقليات في المجال الاقتصادي أدت إلى إثارة قلاقل دينية خطيرة بين النصارى، والمسلمين في دمشق سنة ١٨٦٠م، وبين الموارنة والدروز في جبال لبنان سنة ١٨٤٠م و١٨٦٠م، ونهاية الحملات الصليبية قد أعقبتها- في أماكن عديدة- أعمال ثأر: وانتقام ضد الأقليات المسيحية، ولا سيما الأرمن الذين تعاونوا مع الغازي، بل إنه كثيراً ما كان موقف أبناء الأقليات أنفسهم من الحكم الإسلامي، حتى عندما كان يعاملهم بأكبر قدر من التسامح؛ سبباً في نشوب قلاقل طائفية، فعلاوة على غلو الموظفين الذميين في الابتزاز، وفي مراعاتهم وتحيزهم إلى حد الصفاقة- أحياناً- لأبناء دينهم، ما كان يندر أن تصدر منهم استفزازات طائفية بكل معنى الكلمة [1].

- وإذا شئنا الإشارة إلى وقائع من التاريخ الوسيط، والحديث تؤكد صدق هذا التحليل الذي قدمه الدكتور« جورج قرم» لأسباب التوترات الطائفية العارضة، وخاصة بسبب الغوايات الاستعمارية لبعض أبناء الأقليات الدينية، فإن هناك واقعة دالة إبان الغزوة التترية عندما استقوى نصارى دمشق بالقائد التتاري «كتبغا»- وكان نصرانياً نطورياً- فانحازوا إلى الغزاة ضد المسلمين، وتحولوا إلى أداة إذلال واضطهاد للمسلمين في ظل الاحتلال التتري، ولقد تحدث مؤرخ العصر

(١) جورج قرم: تعدد الأديان ونظم الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة، ص ٢١١-٢٢٤، بيروت، ١٩٧٩م؛ والنص في د. سعد الدين إبراهيم: الملل والنحل والأعراق، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٧٢٩: ٧٣٠.

«المقريزى» (٧٦٦- ٨٤٥هـ، ١٣٦٥- ١٤٤١م) عن هذا الاستعلاء، والاستقواء النصراني بالتتار، فقال: « استطال النصارى بدمشق على المسلمين، وأحضروا فرماناً من «هولاكو» بالاعتناء بأمرهم، وإقامة دينهم، فتظاهروا بالخمر في نهار رمضان، ورشوه على ثياب المسلمين في الطرقات، وصبوه على أبواب المساجد، وألزموا أرباب الحوانيت بالقيام إذا مروا بالصليب عليهم، وأهانوا من امتنع من القيام للصليب، وصاروا يمرون به في الشوارع إلى كنيسة مريم، ويقفون به، ويخطبون في الثناء على دينهم، وقالوا جهراً: (ظهر الدين الصحيح، دين المسيح)، وخربوا مساجد ومآذن كانت بجوار كنائسهم، فقلق المسلمون من ذلك، وشكوا أمرهم لنائب (هولاكو) وهو (كتبغا) فأهانهم، وضرب بعضهم، وعظم قدر قسوس النصارى، ونزل إلى كنائسهم، وأقام شعائرهم»[1].

وأمام هذه الخيانة، والاحتماء بالعدو الغازي، واضطهاد الأقلية للأغلبية ما كان من السلطان «قطز» (٦٥٨هـ١٢٦٠م) إلا أنه أوقع بنصارى دمشق، وترك الناس فخربوا دورهم، ونهبوها عقب الانتصار على التتار في «عين جالوت» (٦٥٨ هـ - ١٢٦٠م).

- ولقد تكرر مشهد الغواية، والخيانة في مطلع العصر الحديث، عندما جاء بونابرت (١٧٦٩-١٨٢١م) على رأس الحملة الفرنسية لغزو مصر (١٢١٣هـ ١٧٩٨م)، وألقى حبال الغواية لأبناء الأقليات الدينية، ووقع في هذه الحبال نفر من أقباط مصر- خانوا أمتهم، وطائفتهم، وكنيستهم- قادهم «المعلم يعقوب حنا» (١٧٤٥-١٨٠١م) وكوّنوا فيلقاً قبطياً تزيا بزى الجيش الفرنسي، وحارب المصريين، وأذلهم لحساب الفرنسيين، ولقد تحدث مؤرخ العصر الجبرتي (١١٦٧م- ١٢٣٧هـ١٧٥٤-١٨٢٢م) عن صنيع «بونابرت» مع هذه القلة الخائنة :«عندما

(١)المقريزى: كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق:د. محمد مصطفى زيادة، القاهرة، ١٩٥٦م، الطبعة الثانية، ١/ ٤٢٥- ٤٣٢.

جعل لهم نصف عضوية «ديوان المشورة»، والسلطة الفعلية في الجهاز المالي، والإداري.. وبعبارة« الجبرتي» فلقد فوض الجنرال كليبر (١٧٥٣-١٨٠٠م) للجنرال يعقوب أن يفعل بالمسلمين ما شاء، حتى تطاول النصارى- من القبط ونصارى الشوام- على المسلمين بالسب، والضرب، ونالوا منهم أغراضهم، وأظهروا حقدهم، ولم يبقوا للصلح مكاناً!! وصرحوا بانقضاء ملة المسلمين، وأيام الموحدين»[١] . فكان السقوط في شراك الغواية الاستعمارية من أكثر أسباب التوتر الطائفي تأثيراً، في الفترات العارضة التي شابت فيها هذه التوترات تلك الوحدة التي حققها الإسلام مع الآخر الديني في الأمة والدولة، ومقومات الهوية الوطنية، والحضارية على امتداد تاريخ الإسلام[٢].

ولعل الذي ينظر بعين الأنصاف للأحداث الأخيرة التي مرت بها مصرنا الحبيبة عقب أحداث ٢٥ يناير يدرك أن مسلسل الغواية، والخيانة للوطن مازال مستمراً فقد خرج عدد ليس بالقليل من نصارى مصر، واعتصموا أمام السفارة الأمريكية في مشهد مزري، وتصرف مشين مقلدين أسلافهم المتشددين في استقوائهم بالخارج، ومطالبين الأمريكان بغزو مصر وتخليصهم- على حد زعمهم - من الظلم، والاضطهاد الذي يتعرضون له!!.

هذا موقف الإسلام من الآخر، موقف يدل على عظمة هذا الدين وشموله، وجهل بعض المسلمين، والنصارى بقضية التعددية، ووجود الآخر في اعتقادي ساهم وبشكل كبير في وجود حالة من الاحتقان، تظهر أحياناً، وتختفي أحياناً أخرى.

لقد كان القرآن يتنزل على رسول الله ﷺ يخاطب فئات المجتمع المختلفة

(١)الجبرتي:عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق: حسن محمد جوهر، عمر الدسوقي، السيد إبراهيم سالم، طبعة القاهرة سنة١٩٦٥م، ٥/ ١٣٦.

(٢)د. محمد عمارة: الإسلام والأقليات الماضي والحاضر والمستقبل، ص٢٦.

(المؤمنين– المسلمين– أهل الكتاب – المشركين– الكفار– المنافقين...) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1]. إن محاولة جمع الناس على دين واحد كخيار وحيد، لا ثاني له يتنافي مع المشيئة الربانية، ويوقع في محظور الإكراه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَـَٔامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾[2]. وهو أيضاً يعد ضرباً من المستحيل فهو كمن يريد وضع ماء المحيط كله في كفه!. وقد أقسم الله تعالى بمخلوقات عظيمة لتأكيد حقيقة الاختلاف في السعي، والكسب، ومن ثمَّ المصير، قال تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ۝٣ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ۝٤ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾[3]. نعم إن هذه النصوص لا تؤذن بمشروعية للكفر، ولا تهوِّن من قدر اختيار غير طريق الإسلام ديناً، بيد أنها تخبر عن حقائق موضوعية قائمة، وتقرِّر سنناً جرت بها الإرادة الإلهية الكونية، ولذلك فمع أن الدعوة إلى الله تظل خيار المسلم، وديدنه ولكنه ينبغي أن يدرك في الوقت ذاته الحقائق المتضمنة في هذه الآيات، فإن ذلك يعني بقاء سنة الله القاضية بالاختلاف، والتنوّع في الأديان، والملل، والمعتقدات كما نفذت سنته – سبحانه – في اختلاف ألوان خلقه ولغاتهم: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ﴾[4].

وما ذلك إلا لأن ثمة يوماً يفصل الله فيه بين المختلفين من عباده من مختلف الأديان، والملل، والمعتقدات: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ

(١)(البقرة/ ٦٢).
(٢)(يونس/ ٩٩).
(٣)(الليل/ ١-١٠).
(٤)(الروم/ ٢٢).

أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾[1]. ولذلك فإن الحرية الممنوحة للإنسان هنا تتضمن مسؤولية عن حياته، ومصيره: ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ﴾[2]. ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾ مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَاۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ ﴾[3].

(١)(الحج/ ١٧).

(٢)(الأنفال/ ٤٢).

(٣)(الإسراء/ ١٣-١٥).

opeikandl.com